شروط و أحكام إصدار و إستخدام بطاقات البنك المصرى الخليجى الإئتمانية للشركات

1.تعريفات:

البنك: ويقصد به البنك المصرى الخليجى ش.م.م سجل تجارى رقم 88502 صادر من مكتب سجل تجارى إستثمار القاهرة والكائن مركزه الرئيسى فى مقطعة 45 – شارع التسعين الشمالى – التجمع الخامس وجميع فروعه بجمهورية مصر العربية أو خلفاؤه أو الأشخاص الذين يتنازل لهم.

البطاقة: ويقصد بها بطاقة ماستر كارد و/ أو فيزا البنك المصرى الخليجى بأنواعها التى يصدرها البنك للإستخدام المحلى أو الدولى.

العميل: الشركة التى لها حساب مفتوح فى البنك و على أساس هذا الحساب يقوم البنك بمنح تسهيل ائتمانى فى صورة البطاقة التى تطلب الشركة إصدارها لموظفيها.

الموظف: الشخص الذى يعمل بالشركة و الذى تقوم الشركة بإعطاء تعليمات للبنك بإصدار بطاقة له وفقاً للحد الإئتمانى الموافق عليه من قبلها.

حامل البطاقة: الموظف الذى أصدر له البنك البطاقة وفقاً لتعليمات الشركة و الذى يكون مسئولاً من الناحية القانونية نتيجة إستخدام البطاقة.

حساب البطاقة: الحساب المفتوح لدى البنك بإسم الشركة و الذى يتم من خلاله قيد كافة المبالغ الناشئة عن إصدار و إستخدام البطاقة.

التعامل بالبطاقة: إستخدام البطاقة فى معاملات الدفع مقابل شراء سلع أو سداد مقابل خدمات أو السحب النقدى.

المسحوبات النقدية: هى المبالغ التى يتم سحبها من الحد الائتمانى للبطاقة عن طريق ماكينات الصراف الآلى .

الحد الائتمانى: ويقصد به الحد الأقصى الذى يقرره البنك منفرداً من حين لآخر للمبلغ المصرح أن يكون متوفراً للإستخدام فى حساب البطاقة.

الرصيد المدين: و يقصد به إجمالى مسحوبات البطاقة و العوائد و العمولات و المصروفات و ضريبة الدمغة النسبية و المبالغ الأخرى التى يتم خصمها بواسطة البنك على حساب البطاقة مخصوماً منها أية مبالغ يتم إضافتها أو دفعها فى حساب البطاقة.

العمولات والمصاريف والرسوم: يقصد بها مختلف أنواع الرسوم التى يقوم البنك بتحصيلها مقابل الخدمات والمنتجات المقدمة للعميل أو التى يقوم البنك بسدادها نيابة عن العميل، ويمكن الإطلاع عليها من خلال لائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة بموقع البنك الإلكترونى أو من خلال الفروع.

صلاحية البطاقة: تصدر البطاقة بصلاحية ثلاث سنوات أو طبقاً للنظم واللوائح المعمول بها فى حينه ويتم خصم رسوم التجديد سنوياً. وعند إنتهاء الصلاحية، يتم تجديد البطاقة آلياً ويستمر البنك فى إتخاذ هذا الإجراء ما لم تخطر الشركة و/أو الموظف المصدر له البطاقة البنك كتابياً برغبته فى عدم التجديد قبل تاريخ الإنتهاء بـ 60 يوماً على الأقل، ويحق للبنك عدم تجديد البطاقة وفقاً للشروط المذكورة فى هذه الشروط والأحكام.

رقم التعريف الشخصى: ويقصد به الرقم السرى الذى يستخدمه حامل البطاقة للتحقق إلكترونياً من شخصيته عند قيامه بإستخدام آلات الصراف الآلى (ATM) أو نقاط البيع الإلكترونية (POS) و يتكون رقم التعريف الشخصى من أربعة أرقام ولا ينبغى لحامل البطاقة الإفصاح عنهم لأى شخص أو جهة.

المؤسسة المصدرة: ويقصد بها مؤسسة فيزا الدولية أو ماستر كارد الدولية.

نقاط البيع الإلكترونية: ويقصد بها نقاط البيع الإلكترونية والتي يتم إستخدام البطاقة من خلالها لإتمام معاملات الدفع مقابل شراء سلع أو سداد مقابل خدمات.

التاجر: ويقصد به المتجر أو الشركة أو المنشأة أو البنك الذى يقبل البطاقة لإتمام معاملات الدفع مقابل شراء سلع أو سداد مقابل خدمات.

البنك المحصل: البنك الذى يتعاقد ويتعامل مع التاجر ويزوده بنقاط البيع الإلكترونية، ويقوم بالتسويات المالية لمعاملات البطاقة التى تمت على نقاط البيع الإلكترونية.

مركز الخدمة الهاتفية: يقصد به مركز الخدمة الهاتفية الخاص بالبنك المصرى الخليجى ويتم الإتصال به من داخل مصر على رقم 19342 ومن خارج مصر على رقم -202+ 25948528.

2.الشروط والأحكام :

1. يكون نموذج (طلب إصدار البطاقة الائتمانية للشركات) وما يتضمنه من بيانات وشروط وأحكام بمثابة العقد بين البنك المصرى الخليجى والعميل على إجراءات إصدار واستخدام بطاقة الائتمان. ويكون هذا العقد غير محدد المدة ويتم إنهاؤه وفقاً لشروط الانهاء الواردة بهذه الشروط والأحكام.
2. هذه البنود والشروط والاحكام توضح إلتزامات البنك تجاه عملائه بالإضافة إلى التزامات العملاء تجاه البنك، ما لم يرد به نص فى هذا الاتفاق يخضع للتعليمات الصادرة من البنك المركزى المصرى فى هذا الشأن، والأحكام الواردة فى قانون التجارة المصرى والقانون المدنى وقانون البنك المركزى المصرى وتعديلاتهم.
3. لدى قيام البنك بعرض المستندات والمعلومات والعقود بخصوص أى خدمة أو منتج فإن ذلك يتضمن التفاصيل الكاملة بشأن الإلتزامات المترتبة على العميل مقابل حصوله على الخدمة أو المنتج، ومن ثم على العميل أن يحرص على الإطلاع على هذه المعلومات والإلتزامات وأن يتأكد من فهمه الكامل لها ومن قدرته على الإلتزام بها قبل التوقيع على أى منها.
4. يحق للعميل الإطلاع على نموذج طلب إصدار البطاقة الائتمانية للشركات قبل التوقيع عليه، كما يحق له الحصول على نسخة منه فى أى وقت لاحق بعد إصدار البطاقة. ويتعين على العميل التأكد من الاطلاع على الشروط والاحكام المذكورة على موقع البنك الالكترونى "https://www.eg-bank.com " والمنظمة لبطاقات الائتمان والحسابات البنكية وكيفية إستخدامهما بما يتوافق مع سياسات وإجراءات البنك والتأكد من الالتزام بالعمل بموجبها بشكل مستمر.
5. يتم إصدار البطاقة الإئتمانية بإسم الشركة كما يكون إسم حامل البطاقة مدون عليها.
6. يلتزم حامل البطاقة بالتوقيع عليها فور إستلامها ويكون إستخدام البطاقة مقصوراً على حامل البطاقة خلال فترة السريان المطبوعة عليها وفى حدود الحد الإئتمانى الذي يقرره البنك وشروط الإستخدام الأخرى التى يحددها البنك من حين إلى آخر.
7. فور الإستلام يقوم حامل البطاقة بالإتصال بمركز الخدمة الهاتفية لتفعيلها ويعتبر تفعيل بطاقة الإئتمان (الصادرة لأول مرة/ بدل فاقد/ بدل تالف/ تجديد) بمثابة إقرار بإستلامها ويحق للبنك خصم مصاريف الإصدار أو التجديد والإشتراك السنوى وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة من البنك بموقع البنك الإلكترونى أو من خلال الفروع فى حينه.
8. فى حالة رفض البنك إصدار بطاقة الائتمان وفقاً لتقديره المطلق ووفقاً للإجراءات والسياسات المعمول بها فى هذا الشأن، فإنه يحق للعميل إستعادة المستندات الأصلية فقط (إن وجدت) المقدمة من جانبه للبنك لدى طلب إصدار البطاقة وذلك خلال مدة شهرين بحد أقصى من تاريخ تقديم الطلب. وفى حالة عدم حضور العميل لإستلام تلك المستندات خلال تلك الفترة سقط حقه فى المطالبة بأى من هذه المستندات بشكل نهائى ويعد ذلك تفويضاً من جانبه للبنك لإتلاف تلك المستندات وفقاً لإجراءات البنك المعمول بها فى هذا الشأن. وفى حالة طلب العميل معرفة أسباب رفض طلبه يقوم البنك بقبول أو رفض طلب العميل وفقاً لتقديره المطلق.
9. البطاقة الائتمانية الأساسية والبطاقة/البطاقات الإضافية خاضعة لمصروفات ورسوم والتى تتضمن مصاريف الإصدار – إعادة الإصدار- مصاريف التجديد بالإضافة إلى أى مصاريف أخرى متعلقة ببطاقة الائتمان وفقاً لما هو وارد بلائحة أسعار الخدمات المصرفية للبنك المعلنة والسارية فى حينه والتى يمكن الإطلاع عليها من خلال الموقع الإلكترونى للبنك أو من خلال فروع البنك المصرى الخليجى، ويتم إضافة هذه الرسوم والمصاريف والعمولات على الرصيد المدين للبطاقة. فى حالة إجراء أى تعديلات على المصروفات والعمولات سيتم إخطار العميل مسبقاً من خلال أحد الطرق المعتمدة من البنك سواء عن طريق الرسائل النصية أو الخطابات المسجلة أو مركزالخدمة الهاتفية أو البريد الإلكترونى وفقاً للبيانات المسجلة لدى البنك.

10. فى حالة وجود أى شكوى للعميل، فيحق له تقديم شكواه للبنك المصرى الخليجى من خلال أى من وسائل تقديم الشكوى لدى البنك، ويتم الرد على الشكوى خلال فترة لا تتجاوز 15 يوم عمل من تاريخ إستلامها (فيما عدا الشكاوى المتعلقة بمعاملات مع جهات خارجية وسيتم إخطار العميل بالمدة اللازمة لدراسة الشكوى وفقاً لطبيعة العملية محل الشكوى) وفى حالة عدم قبول العميل لمحتوى الرد يحق له إعادة تقديم الشكوى خلال 15 يوم من تاريخ إستلام الرد متضمناً أسباب عدم القبول وفى حالة عدم قبول العميل لمحتوى الرد النهائى على شكواه من جانب البنك فإنه يحق له تصعيد الشكوى إلى البنك المركزى المصري وفقاً للقواعد المقررة فى هذا الشأن. علماً بأنه لا يجوز له توجيه أى شكوى للبنك المركزى المصرى مباشرة قبل الرجوع إلى البنك المصرى الخليجى أولاً. ويمكن للعميل الاطلاع على الوسائل والقواعد والإجراءات التفصيلية لتقديم الشكوى على الموقع الإلكتروني للبنك أو الرجوع إلى أي فرع من فروع البنك المصرى الخليجى.

11. يجب أن لا يقدم العميل، تحت أى ظرف، أى تفاصيل بشأن حسابه البنكى أو أى معلومات أخرى مصرفية دقيقة إلى أى طرف آخر مع التأكد من الإحتفاظ ببطاقات الائتمان والرقم السرى فى أماكن سرية وآمنة والتأكد من عدم الإحتفاظ بالبطاقة والرقم السرى فى مكان واحد.

12. فى حالة عدم إلتزام العميل بما ورد بهذه الشروط والأحكام بخصوص تأمين وسرية البيانات والحفاظ على البطاقات وكلمات السر فإنه يتحمل المسئولية الكاملة عن أية معاملات تمت دون موافقته وما يترتب عليها من عمولات ومصاريف.

13. يتعين على كل من العميل و حامل البطاقة تحديث بياناتهم بما فى ذلك بيانات الإتصال (عنوان السكن والعمل، والبريد الالكترونى، ورقم الهاتف) بحيث يكون التحديث بشكل مستمر سواء عند طلب البنك ذلك أو عند حدوث أى تغيير لدى العميل بشأن تلك البيانات، وسيكون العميل مسئولاً عن المعلومات التى لم يقم بتزويد البنك بها وما قد ينتج عن ذلك.

14. فى حال إكتشاف العميل لأية عمليات مجهولة أو غامضة أو غير معروفة على حسابه أو الشك فى أن أى معاملة بها سرقة أو إختلاس أو تلاعب فى الحسابات أو خصم معاملات غير مصرح بها من حساباته، فعلى العميل إبلاغ البنك بذلك على الفور ودون تأخير.

15. يتعين على حامل البطاقة أن يوقع على إشعارات المشتريات عند إستخدام بطاقته مع إحتفاظه بصورة منها وفى حالة عدم ضرورة توقيع حامل البطاقة على أية إشعارات فإن ذلك لا يعفيه من إلتزامه قبل البنك بسداد قيمتها إذا وجدت بصمة البطاقة وتم تسجيل البطاقة إلكترونياً فى الآلة الى تعامل معها أو طلب حامل البطاقة من التاجر مدة بالبضاعة أو الخدمات (عن طريق التليفون أوالإنترنت أوالبريد) مع قيد القيمة على حساب البطاقة الخاص به ويلتزم بسداده.

16. كافة العمليات التى تتم بإستخدام البطاقة على آلات التجارأو ماكينات الصراف الآلى بإستخدام الرقم السرى وكذلك العمليات التى يستخدم العميل فيها خدمة البطاقة اللا تلامسية بدون إستخدام الرقم السرى هى مسئولية العميل مسئولية مطلقة ولا يحق له الرجوع على البنك فى حالة ثبوت وجود تقصير من العميل. لذا يتوجب على العميل الرجوع للموقع الإلكترونى للبنك لمراجعة إحتياطيات وقواعد التعامل مع البطاقات الإلكترونية قبل إستخدام البطاقة.

17.فى حالة حدوث تلاعب فى حساب العميل أو سرقة أو فقد البطاقة/البطاقات الصادرة للعميل من البنك المصرى الخليجى:

يكون البنك المصرى الخليجى مسئولا:

- عن المعاملات التى تمت بعد إخطاره بشكل رسمى وفقاً لطرق الإخطار المعتمدة (الإتصال بمركز الخدمة الهاتفية وتعزيز ذلك كتابياً بموجب طلب كتابى) بحدوث تلاعب فى الحساب أو سرقة أو فقد البطاقة/البطاقات، ويقوم البنك بإتخاذ الإجراءات التصحيحية قدر المستطاع، إلا إذا ثبت من أنظمة وسجلات البنك أو مقدم الخدمة أن المعاملة تمت بتصريح من العميل أو بتحايل من جانبه.

يكون العميل مسئولاً:

أ. إذا تأكد للبنك عدم قيام العميل بأخذ التدابير الإحترازية وبذل الجهد اللازم للحفاظ على البطاقات الصادرة له وكافة المعلومات الخاصة بحساباته والتى تشمل على سبيل المثال وليس الحصر الأرقام السرية وكلمات السر الخاصة بالخدمات المصرفية الصادرة له على الحساب.

ب. عدم قيام العميل بالإبلاغ الفورى عن حدوث تلاعب فى حساباته أو فقد أو سرقة البطاقات المصرفية الصادرة له.

ج . قيام حامل البطاقة بتسليم البطاقة لأى شخص غير مصرح له.

18. تعتبر سجلات البنك حجة قاطعة وملزمة فى جميع أغراضها عند إستخدام البطاقة فى أى وقت من خلال ماكينات الصراف الآلى أو من خلال نقاط البيع POS أو عبر الإنترنت.

19. كافة المراسلات مع العميل ستكون باللغتين العربية و/أو الإنجليزية وذلك من خلال وسائل الإتصال المتاحة على سبيل المثال وليس الحصر: الخطابات المسجلة – كشوف الحساب - الرسائل النصية القصيرة – مركز الخدمة الهاتفية – الإتصال التليفونى.

20. تتم معاملات حامل البطاقة بالجنيه المصرى أما بالنسبة لإستخدامات البطاقة بالعملات الأجنبية المختلفة فيتم تقييمها بالجنيه المصرى بسعر التحويل المعلن بمعرفة مؤسسة ماستر كارد/فيزا الدولية فى تاريخ التسوية وتقيد على الحساب بالجنيه المصرى أو يتم سدادها بذات العملة الأجنبية حسبما يرى البنك، مع إلتزام العميل بفروق الأسعار الناشئة عن التقييم والتى تحددها مؤسسة ماستر كارد/فيزا الدولية وكذلك العمولات المقررة وحدود التعامل المقررة للإستخدام بموجب البطاقة خارج جمهورية مصر العربية والتى يتم الإعلان عنها عبر الموقع الإكترونى للبنك و فى فروع البنك.

21. يحق للبنك وضع حدود لإستخدام (عمليات سحب/شراء) البطاقة خارج جمهورية مصر العربية، وفى حالة تغيير تلك الحدود سيقوم البنك بإبلاغ العميل عن طريق الموقع الإلكترونى للبنك أو إرسال رسالة نصية أو خطاب مسجل أو البريد الإلكترونى أو مركز الخدمة الهاتفية وفقاً للبيانات المسجلة لدى البنك.

22. فى حالة سفر حامل البطاقة خارج مصر فإن عليه إبلاغ البنك قبل السفر للخارج عن طريق الإتصال تليفونياً بمركز الإتصالات و فى حالة عدم الإبلاغ يحق للبنك إيقاف البطاقة عند إستخدامها بالخارج.

23.يحظر إستخدام البطاقة فى العمليات المحظورة قانوناً بما فيها شراء بضائع أو الحصول على خدمات مجرمة بموجب القانون المصرى.

24. للبنك وحده الحق فى تعديل قيمة الحد الأقصى اليومى / الشهرى لقيمة المشتريات و/أو السحب النقدى عن طريق بطاقة الائتمان فى أى وقت وفقاً لتقديره ، على أن يقوم البنك بإخطار العميل مسبقاً عن طريق الرسائل النصية أو الخطابات المسجلة أو مركز الخدمة الهاتفية أو البريد الإلكترونى وفقاً للبيانات المسجلة لدى البنك.

25. تلتزم الشركة بسداد ضريبة الدمغة النسبية المقررة قانوناً وفقا للمادة الثالثة من القانون رقم 111 لسنة 1980 و تعديلاته كل 3 أشهر مع قبول الشركة بأى زيادة قد تطرأ عليها وفقاً للقانون ، و يتم إضافة ضريبة الدمغة النسبية على الرصيد المدين للبطاقة، و تصرح الشركة للبنك بخصمها على حساب البطاقة أو من أى من حساباتها لدى البنك و سدادها نيابة عنه إلى مأمورية الضرائب المختصة.

26. فى حالة وجود معاملة فى كشف حساب البطاقة لم يقم بها حامل البطاقة، يحق له المطالبة بإعادة قيمتها وذلك بعد تقديم المستندات المؤيدة لإعتراضه ولا يكون البنك ملزماً بإعادة قيمة المعاملات محل النزاع ما لم تكن قيمتها قد أضيفت إلى حساب البنك من خلال البنك المحصل أما فى حالة عدم ثبوت حق العميل فى المطالبة فيتم خصم مصاريف من حساب البطاقة وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة فى حينه.

27. إذا أصدر التاجر قسيمة إسترجاع لمبلغ كلى أو جزئى عن معاملة بيع تمت بإستخدام البطاقة فإن البنك سوف يقوم بإضافة المبلغ المرتجع لحساب البطاقة فقط عند إستلام البنك لقيمة الإسترجاع من البنك المحصل كما أن البنك غير مسئول عن أي خلاف ينشأ بين حامل البطاقة والتاجر حول السلع و/أو الخدمات التي حصل عليها عن طريق الدفع بالبطاقة ويتعهد حامل البطاقة بتسوية أية خلافات مع التاجر مباشرة دون إدخال البنك بأي وجه في هذا النزاع وذلك دون إخلال بأية إلتزامات علي العميل تجاه البنك ناتج عن إستخدام هذه البطاقات حتي تاريخ إعادتها للبنك.

28. يستطيع العميل إعطاء تعليمات خاصة بتحويل مبالغ أو عمليات بنكية تتعلق بحساب بطاقته الائتمانية فى حالة توفر خدمة الإنترنت البنكية أو إرسال بريد للبنك ووضع تعليمات بخصوص أوامر الدفع، أو أى من الطرق لتسوية مديونية البطاقة طبقاً لسياسة البنك، ويحق للبنك منفرداً تلبية وتنفيذ أى من الطرق السابقة أو رفضها طبقاً لتقديره، كما يحق للبنك التأكد من صحة هذه المستندات أو التعليمات بكافة الوسائل التى يراها مناسبة وتكون كافة التعليمات الصادرة بأى من الطرق سالفة الذكر صحيحة ومنتجة لكافة أثارها ولا يجوز لحامل البطاقة بأى وجه من الوجوه الطعن فيها بأى نوع من أنواع الطعون.

29. على حامل البطاقة أن يتحقق من صحة بيانات معاملات السحب النقدى والشراء عن طريق مراجعة كشف الحساب و/أو رصيد حساب البطاقة الائتمانية و/أو الحد المتاح للإستخدام من خلال ماكينات الصراف الآلى المنتشرة داخل وخارج جمهورية مصر العربية و/أو الرسائل النصية التى ترد له من البنك على هاتفه المحمول المُبلغ بمعرفته والمدون والمسجل فى سجلات ونظم البنك.
30. تستوفى عمولة سحب على معاملات السحب النقدى وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة فى موقع البنك الإلكترونى وفى فروع البنك.
31. فى حالة التعامل على الشبكة الإلكترونية (الإنترنت) بإستخدام بطاقة البنك المصرى الخليجى فإن العميل يكون مسئولاً عن حماية بياناته و بيانات البطاقة و أن يقوم العميل بالعمليات مع المتاجر المعروفة من خلال أجهزة إلكترونية آمنه و أن يقوم العميل بالتحقق من أن المواقع الإلكترونية التى يتم تنفيذ العمليات من خلالها آمنه، كما يجب على العميل الرجوع للموقع الإلكترونى للبنك لمراجعة إحتياطيات و قواعد التعامل مع البطاقات الإلكترونية قبل إستخدام البطاقة ،و يقر العميل أن البنك غير مسئول عن أى أضرار أو خسائر قد تلحق بالعميل فى حالة وجود تقصير من جانب العميل أو نتيجة تعطل الخدمة لظروف خارجة عن إرادة البنك.
32. إحتساب العوائد المدينة الإتفاقية:
- إذا تم سداد الرصيد المدين بالكامل (بإستثناء المسحوبات النقدية) للبنك فى تاريخ الإستحقاق أو قبل ذلك التاريخ فلن يتم إحتساب أية عوائد كلية.
- يتم إحتساب العوائد على المسحوبات النقدية إعتباراً من تاريخ السحب وحتى سدادها بالكامل.
- إذا إقتصر السداد للبنك على دفعة جزئية من الرصيد المدين القائم فسوف تحتسب العوائد المدينة على الرصيد اليومى إعتباراً من تاريخ المعاملة وسوف يظهر ذلك فى كشف حساب الشهر اللاحق.
- يحق للبنك تغيير قيمة العوائد ويكون التغيير ملزم وسارى فى الحال مع إخطار العميل عن طريق إرسال رسالة نصية أو خطاب مسجل أو البريد الالكترونى أو من خلال مركز الخدمة الهاتفية وفقاً للبيانات المسجلة لدى البنك.
- يحق للعميل فى أى وقت الإطلاع على العوائد المدينة المطبقة على البطاقات الائتمانية من خلال لائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة عبر الموقع الإلكترونى للبنك وفى فروعه.
- من المتفق عليه بأن يستمر احتساب العوائد المدينة الإتفاقية حتى تمام السداد و فى حاله إغلاق البطاقة و إيقاف إستخدامها لأى سبب من الأسباب يستمر سريان كافه الشروط و الأحكام الواردة بهذه الإتفاقيه و حساب العميل قائما و كذا العوائد المدينه الإتفاقية حتى تمام السداد لكافه مستحقات البنك من أصل و عوائد و عمولات و مصروفات و كافه الملحقات الاخرى حتى تمام السداد.

33. يرسل البنك عدد (2) كشف حساب شهرى إلى عنوان مراسلات الشركة المسجل، الأول مجمع للشركة و الآخر تفصيلى لحامل البطاقة متضمناً إسم حامل البطاقة و رقم البطاقة و الحد الائتمانى و الرصيد الحالى و تاريخ كشف حساب و بيان العمليات و إجمالى المبلغ الواجب السداد و الحد الأدنى المستحق و تاريخ الإستحقاق و إجمالى الفائدة المستحقة و عدد أيام التأخير . و فى حالة عدم إستلام حامل البطاقة أو الشركة لكشف الحساب الشهرى يتعين عليهم إبلاغ البنك بذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ إصدار كشف الحساب.
34. البنك غير ملزم بإرفاق صوراً من إشعارات البيع أو السحب النقدى بكشف حساب البطاقة.
35. تعتبر جميع المراسلات والمكاتبات والإخطارات التى يرسلها البنك للعميل/حامل البطاقة على عنوانه صحيحة ما لم يخطر البنك بما يفيد تغييره وذلك فور حدوث التغيير بموجب طلب كتابى وتعتبر كافة مراسلات البنك قد سلمت للعميل / حامل البطاقة بمجرد إرسالها بالبريد العادى على آخر عنوان ثابت له فى سجلات البنك، وتعتبر سجلات البنك وسائر الأوراق والوسائل دليلًا على صحة توجيه هذه المراسلات وإثباتاً لمحتواها ومنتجه لكافة آثارها القانونية دون إعتراض من صاحب الحساب ما لم يخطر البنك بإعتراضه خلال 90 يوم وفقاً لإجراءات وأحكام مؤسسة ماستر كارد /فيزا الدولية.
36. يلتزم العميل بإبلاغ البنك كتابياً بأى تغيير يطرأ على عنوانه أو رقم هاتفه المحمول أو على أى من المعلومات المنصوص عليها فى هذا الطلب. هذا وسيظل ملتزماً بالسداد فى تاريخ الإستحقاق حتى إذا لم يتسلم كشف الحساب لأى سبب ويكون أى إخطار يرسله البنك إلى العميل على آخر عنوان /رقم هاتف المحمول معروف له لدى البنك يعتبرأنه قد تم تسليمه قانوناً وأنه نافذ المفعول.
37. يصرح العميل للبنك أن يتم إخطاره بأية بيانات قد يرى البنك إبلاغها له إما من خلال رسالة على هاتفه المحمول أو البريد العادى أو الإلكترونى أو أى طريقة أخرى يراها البنك مناسبة.
38. يتعين على العميل أن يسدد شهرياً على الأقل الحد الأدنى المطلوب من المبلغ فى تاريخ الإستحقاق أو قبله والذي يمثل مجموع البنود التالية:
- مجموع المبالغ السابقة التى إنقضى تاريخ إستحقاقها من أصل وعوائد وأية مصروفات وعمولات بالإضافة إلى ضريبة الدمغة النسبية.
- المبالغ التى تجاوزت الحد الائتمانى بالإضافة إلى مصاريف تجاوز الحد الائتمانى وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة فى حينه.
- إجمالى المبلغ المستحق (نسبة السداد 100%).

39. يلتزم العميل بسداد مستحقات البنك خصماً على حسابه المحدد بالطلب وإذا لم يتوفر كامل مبلغ الدفعة الشهرية فى الحساب فيتم القيد على الحساب بالمبلغ المتوفر ويتم تحميل الجزء المتبقى للشهر التالى وتحتسب على البطاقة عمولة تأخيروفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة فى حينه.
40. تعتبر كافة حسابات العميل بالبنك وحدة لا تتجزأ وضماناً لجميع مستحقات البنك منه ويحق للبنك الخصم على هذه الحسابات لسداد رصيد البطاقة المدين بدون الحاجة إلى إنذار أو تنبيه أو الحصول علي أمر أو حكم قضائي.
41. يمكن للعميل سداد الرصيد المستحق على البطاقة نقداً عن طريق الإيداع فى أحد الفروع أو بأى من طرق السداد الأخرى التى قد يتيحها البنك.
42. يحق للعميل إجراء مقاصة أو تسوية لحساباته ويستثنى من ذلك الحالات التى تكون البطاقة الائتمانية صادرة بضمان شهادات إدخارية لم يمض 6 أشهر على تاريخ شرائها.
43. يحق للعميل إغلاق البطاقة فى أى وقت وذلك من خلال تقديم طلب كتابى إلى البنك شريطة أن:
- يتم سداد أية مبالغ مستحقة للبنك قبل إغلاق البطاقة.
- سداد مصاريف إغلاق البطاقة وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة فى حينه.
- إعادة البطاقة/البطاقات.

ويقوم البنك بتنفيذ طلب العميل خلال عشرة أيام عمل، إلا فى الحالات الخاصة التى قد تؤدى إلى تأخير تنفيذ الطلب مثل الوارد أعلاه على سبيل المثال وليس الحصر، علماً بأنه لن يتم إصدار مخالصة نهائية للعميل من قبل البنك إلا بعد مرور خمسة وأربعون يوماً على تاريخ إلغاء البطاقة للتأكد من ورود جميع المعاملات التى تمت عليها.
44. فى حالة إذا ما تبين للبنك عدم صحة أى من البيانات أو المستندات المقدمة من العميل/حامل البطاقة، أو فى حالة إخلال أى منهما بأى من الإقرارات والشروط والأحكام الواردة فى هذا الطلب، سيتم إيقاف البطاقة ويصبح إجمالى الرصيد المدين المقيد علي حساب البطاقة مستحق السداد على الفور بالكامل وفقاً لتقدير البنك المطلق وينطبق ذلك أيضاً فى الحالات الإستثنائية الأخرى على سبيل المثال وليس الحصر الإفلاس أو فقد الأهلية وفقاً لأحكام القوانين السارية فى جمهورية مصر العربية.
45. لن يكون البنك مسئولاً عن أى خسارة يتكبدها العميل إذا لم يتمكن من الحصول على أى من الخدمات لأى سبب خارج سيطرة البنك، على سبيل المثال وليس الحصر القوة القهرية أو إنقطاع تيار الكهرباء أو عطل فى المعدات المستخدمة.
46. لا يكون البنك مسئولاً بأى وجه إذا رفضت أية منشأة قبول البطاقة فى إتمام المعاملات.
47.فى حالة عدم رغبة العميل فى تجديد البطاقة الائتمانية يلزم إخطار البنك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول أو تسليم تعليمات فى أقرب فرع للعميل بعدم رغبته فى التجديد قبل إنتهاء مدة صلاحية البطاقة بشهرين على الأقل على ألا يكون هناك أرصدة مدينة مستحقة للبنك على البطاقة فى يوم تقديم الطلب.
48. يحق للبنك إلغاء البطاقة / البطاقات فى أى وقت بعد إخطار العميل ويلتزم العميل بتسليمها فوراً للبنك كما يجوز للبنك رفض إعادة إصدارها أو تجديدها - وفقاً للشروط المذكورة فى هذه الشروط والأحكام - وذلك دون الإخلال بحق البنك فى الخصم على حساب العميل قيمة إجمالى المديونيات الناشئة عن إستخدام البطاقة / البطاقات.

49. يحق للبنك رفض طلب العميل لإعادة إصدار البطاقة أو تجديدها وذلك فى حالة وجود تعارض مع سياسات أو إجراءات البنك بهذا الخصوص أو فى حالة إساءة إستخدام البطاقة من جانب العميل أو فى حالة إستخدام البطاقة فى عمليات محظورة قانوناً و يحق للعميل طلب معرفة أسباب الرفض و يجوز للبنك إخطار العميل بالسبب -إن أمكن - و ذلك وفقاً لتقدير البنك.
50. تعد البطاقة ملكاً خاصاً للبنك ويتعين على حاملها ردها للبنك بمجرد طلبها كما يحق للعميل فى أى وقت يشاء أن يطلب إلغاء البطاقة وذلك بموجب طلب كتابى للبنك شريطة أن يقوم بإعادة البطاقة وسداد كافة الإلتزامات الناشئة عن إستعمالها وأية عوائد وعمولات مستحقة عليها.
51. تتحمل الشركة كافه الأتعاب القانونية و أتعاب الخبراء و أتعاب المحامين فى حال اتخاذ البنك لأى إجراءات قانونية للمطالبة بالمديونية المستحقة عن إستخدام هذه البطاقة. و تصرح الشركة للبنك بقيدها على حسابها.
52. لا يجوز للعميل التصرف فى أية ضمانات خاصة بالبطاقة (ودائع – شهادات –إلخ) إلا بعد سداد كافة الإلتزامات المترتبة عليها وبعد مرور خمسة وأربعون يوماً على تاريخ إلغاء البطاقة للتأكد من ورود جميع المعاملات التى تمت عليها.
53. يحق للبنك إيقاف التعامل على البطاقة أو إلغائها أو تحصيل الرسوم و العمولات فى حالة إستخدام كامل الحد الائتمانى أو جزء منه فى عمليات المشتريات و/ أو المسحوبات النقدية بصورة غير طبيعية و ذلك طبقاً لتقدير البنك المطلق أو فى حالة القيام بتحويلات أو إيداعات نقدية لحساب البطاقة بغرض زيادة حد الائتمان المتاح أو فى حالة إستخدام البطاقة فى عمليات محظورة قانوناً.
54. فى حالة إجراء أى تعديلات على المصروفات والعمولات سيتم إخطار العميل عن طريق إرسال رسالة نصية أو خطاب مسجل أو البريد الإلكترونى أو مركز الخدمة الهاتفية وفقاً للبيانات المسجلة لدى البنك.
55. فى حالة رغبة العميل فى نقل حساب البطاقة إلى فرع آخر/إغلاق حساب البطاقة موضوع هذا التعاقد، سيقوم البنك المصرى الخليجى بخصم المصاريف وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة فى حينه والتى تمثل قيمة المصروفات/ الخصومات المطبقة من جانب البنك وفقاً لـلائحة أسعار الخدمات المصرفية.
56. يحق للبنك فى أى وقت ودون أدنى مسئولية عليه وقف العمل بالبطاقة مؤقتاً إذا توافرت لديه أية شكوك بإستخدام البطاقة بشكل غير مشروع سواء بناءً على تقارير قد يتلقاها البنك أو نتيجة عدم تمكنه من التحقق من صحة المعاملات مع العميل خاصة إذا وردت معاملات مشكوك بها من إحدى الدول المصنفة على أنها ذات مخاطر مرتفعة أو لأى سبب آخر يراه البنك وفقاً لتقديره.
57. يكون للبنك الحق وفقاً لتقديره المطلق فى أن يحول ويتنازل عن ويبيع بأى طريقة كانت كلياً أو جزئياً أى مبالغ مستحقة على العميل.
58. في حالة التأخر عن السداد يفوض حامل البطاقة البنك فى تعيين وكلاء لإسترداد المبالغ غير المسددة وعلى حامل البطاقة دفع كافة تكاليف تحصيل المستحقات والنفقات القانونية والمبالغ غير المسددة مع العوائد المحتسبة عليها.
59. يخضع هذا الطلب و الشروط الواردة به لقوانين جمهورية مصر العربية و أى نزاع ينشأ حول تفسيرها أو تنفيذها يكون النظر فيه بمحكمة القاهرة الاقتصادية.